

وبناءً على المادة الثانية عشر فقرة (٢) من قواعد إدارة الاجتماعات في إجراءات الإفلاس وبصفتي رئيس لجنة الدائنين في إجراء التصفية لشركة جوانو وباراسكفيديس العربية السعودية فقد تقدم إلى أمين الإفلاس بطلب صرف مكافآت لأعضاء لجنة الدائنين والبالغ عددهم سبعة أعضاء، لكل عضو من الأعضاء، وكل عضو من الأعضاء، وبعرض ذلك على الأمين رد بالاتي: بعد الاطلاع على الطلب وما استندت عليه اللجنة من مواد نظامية وما يهدف له نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية من تشكيل هذه اللجنة والذي عنى وبشكل أساسي أن يكون دورها الإشراف والرقابة وإبداء الرأي وتمثيل بقية الدائنين تحقيقاً للشفافية والموضوعية وزيادة للحكومة على إجراءات الإفلاس، أولاً: إن نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية إنما قرر تشكيل اللجنة لأهداف الإشراف والرقابة على إجراءات الإفلاس ومن ذات الدائنين وقد تجلت إرادة المنظم في أن يكون أعضاء اللجنة من قبلت مطالبتهم وذلك لمصلحتهم المتحققة من تشكيل هذه اللجنة الرقابية والتي ستتولى أعمال الإشراف والرقابة على أموالهم المقررة في أصول التفليسية بناء على طلب ترشيح يقدم من الدائن نفسه. ثانياً: أن نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية قد قرر دفع أي مصروفات معقولة يت肯دها عضو لجنة الدائنين لحضور أي من اجتماعاتها وقد أجاز عقد الاجتماعات والمداولات والتصويت بوسائل التقنية الحديثة حرصاً على تفعيل دور أعضاء اللجنة دون تكبدهم أي مصروفات لممارسة صلحياتهم ومهامهم حفاظاً على أصول التفليسية. ثالثاً: أن صرف مكافآت أو مخصص مالي لعضو اللجنة قد يتحقق منه تحصيله ل كامل الدين وهو ما لا يتماشى مع أهداف نظام الإفلاس والذي قرر مراعاة حقوق الدائنين كافة على نحو عادل وضمان المعاملة العادلة لهم. ز - أي مهمة أخرى تكلفت بها المحكمة أو تنص عليها الخطة. إن مهام لجنة الدائنين لا تقل أهمية عن الخبر في المهام المنوطه إليه واستناداً إلى المادة الرابعة والخمسين من اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس التي تنص على (يستحق الأمين والخبر أتعاباً نظير أداء المهام المكلفين بها في إجراء الإفلاس وفق قواعد أتعاب الأمانة والخبراء) مع جواز الأداء بجانب إنجاز المعاملات الإلكترونية حسب ما تنص عليه المادة الخامسة والستون من اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس والتي نصت على: (يجوز أن تجرى التعاملات المنصوص عليها في النظام أو اللائحة الإلكترونية). لما كانت شركة جوانو وباراسكفيديس العربية السعودية المحدودة تخضع لإجراء التصفية بموجب حكم الدائرة الصادر في ١٤٤٠/٩/٢٤هـ، منطوق الحكم